http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1618) السنة السابعة - السبت (3) تشرين الاول 2009

المتعددة: القوات العراقية هي من تقود العمليات الأمنية

الدفـاع تقلـل مـن مخـاوف انسحـاب امريكـي سريـع مـن البـلاد

بغداد / المدى والوكالات

قلل العراق مجددا من المخاوف التي نشأت عقب الانسحاب العسكري الاميركي من العراق، مذكرا بالفترة التي كانت فيه الاتفاقية الامنية بين بغداد وواشنطن على مناضد النقاش بين مسؤولي الدولتين.

وأكدت وزارة الدفاع أن أي قرار بسحب خمسين ألف جندي أميركي بحلول الصيف المقبل «لن يؤثر على مهام قواتنا وخططها في حماية أمن وسلامة البلاد ضد أية تهديدات». وقال المتحدث باسم الوزارة اللواء محمد العسكري في تصريح نقلته وكالة (آكي) الايطالية للأنباء إن «خطة إعادة انتشار الجيش الأمريكي تأتي في إطار اتفاقية الانسحاب المبرمة بين بغداد وواشنطن، وهي لن تؤثر على عمل القوات العسكرية العراقية وخططها كون أن الأخيرة هي التي تتولى ميدانياً منذ حوالي عام مسؤوليات حفظ الأمن بمشاركة رجال الشرطة في جميع محافظات البلاد، أما القوات الأميركية فهي متمركزة مع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في معسكراتها وفعالياتها العسكرية محدودة». وأضاف: أن «الإدارة الأميركية وعلى لسان العديد من مسؤوليها أكدت التزامها بالخطة الإستراتيجية التي وضعتها لمساعدة العراق على بناء جيشه وتجهيزه بأحدث التقنيات العسكرية والتسليحية لاستكمال جاهزيته بالشكل المطلوب حتى حلول موعد انسحاب قواتها نهاية ٢٠١١ وما يعقب هذا الموعد على المدى البعيد». وأردف «هذا الالتزام يشجعنا على بذل المزيد من الجهود لرفع قدراتنا العسكرية وشغل أي فراغ ربما يتركه هذا الانسحاب» وفق تعبيره. وكرر المسؤول العسكري تحذيرات من احتمال تصاعد أعمال العنف خلال الشهور المقبلة التي تسبق الانتخابات العامة المقررة مطلع العام القادم. وأكد «لدينا هواجس من قيام العدو بتكثيف فعالياته في المرحلة المقبلة ولأجل ذلك أعددنا خططاً احترازية وإستباقية لصد أية هجمات إرهابية تهدد أمن المدنيين، كما نشرنا قوات عسكرية على حدود العراق مع الدول المجاورة بهدف القضاء على عمليات تسلل الإرهابيين وتدفق الأسلحة» على حد قوله.

وكان قائد القوات الأمريكية الجنرال في العراق راي أوديرنو قد قال: إن انسحاب قوات بلاده من العراق يتم بأسرع من المتوقع، مما يوفر بعض الموارد لعمليات أفغانستان، لكنه شكك في اعلان النصر في العراق بوقت قريب. وأضاف إنه سيتم سحب ٤ آلاف جندي أمريكي إضافي بنهاية شهر تشرين الأول، وإن العدد المتبقي سينخفض إلى ١٢٠ ألف جندي. وقال الجنرال الذي كان يدلي بشهادته أمام لجنة الخدمات المسلحة بالكونغرس الأمريكي إن الولايات المتحدة في طريقها للوفاء بالتعهد بسحب جميع القوات الأمريكية من العراق بنهاية آب عام ٢٠١٠. وحث الجنرال الكونغرس على عدم حرف أنظاره عن العراق فيما تتركز الجهود على أفغانستان. وأبلغ اللجنة أن سحب القوات في منتصف تشرين الأول كان «أسرع مما كان مخططا له في الأصل». وأضاف قائد القوات الأمريكية في العراق أن الترتيبات الأمنية في محافظة الأنبار تعني أنه ليست هناك حاجة الآن لوجود كتيبتين أمريكيتين وإنما لكتيبة واحدة فقط. مشيرا الى إلى أن الانتخابات العراقية المقرر إجراؤها في كانون الثاني المقبل ستكون اختبارا حقيقيا للوضع الأمني في العراق، إلا أن «القوات العراقية تؤدي مهامها بكفاءة بشكل عام، تدعمها القوات الأمريكية المتمركزة هناك». وأكد أن القوات الأمنية العراقية هي التي تقود العمليات في جميع أنحاء العراق. وأشار إلى أن المعدات العسكرية التي يتم الاستغناء عنها في العراق تستخدم الآن في أفغانستان. وتابع ان ايران ما زالت تقدم دعما «كبيرا» لمسلحين في العراق لكن لعدد من الجماعات أقل ممن كانت تدعمهم من قبل. مضيفا أن قوات الامن العراقية ضبطت في الاسابيع القليلة الماضية مخزونات «كبيرة للغاية» من صواريخ ايرانية الصنع وذخيرة قادرة على اختراق المدرعات الامريكية. وقال ان المساعدات الايرانية تتواصل الي عدد قليل من الجماعات لكن الجهود كانت في نطاق أضيق مما كانت عليه في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ عندما كانت هجمات المسلحين أكبر. ومضى قائلا «اذا كنت تدرب اناسا.. في ايران ليعودوا الى العراق وتزودهم بالصواريخ وبأشياء أخرى.. فأنا أصف ذلك بأنه (دعم) كبير لانه لا يزال يمكن أشخاصا من شن هجمات ليس على القوات الامريكية فحسب بل ايضا على المدنيين العراقيين».

وقال اوديرنو: ان الولايات المتحدة ستقلص عدد مقاتليها الى قوة انتقالية قوامها ٥٠ ألف فرد بشرط ان يكون الوضع في ذلك الوقت «سلميا». وستتولى تلك القوة تدريب القوات العراقية وتزويدها بالعتاد وحماية فرق الاعمار والمشاريع الدولية والموظفين الدبلوماسيين. غير أن اوديرنو قال إن اعلان النصر ما زال بعيدا. واضاف قائلاً: «لست متأكدا مما اذا كنتم سترون أحدا يعلن النصر في العراق.. لانني في المقام الاول لست متأكدا أننا سنعلم ذلك خلال عشر أو خمس سنوات.» واشار اوديرنو الى ان عدد المتعاقدين الاميركيين في العراق هبط من نحو ١٤٩ ألفا في كانون الثاني إلى ما يزيد قليلا عن ١١٥ ألفا وهو ما يوفر أكثر من٤٤١ مليون دولار. وجاء في نص الافادة ان نحو ١٠٠ قاعدة اميركية اغلقت ايضا. واضاف انه «مع سيرنا قدما، فإننا سنخفف وجودنا في ارجاء العراق من اجل تقليل المخاطر ودعم الاستقرار من خلال عملية انتقال مدروسة للمسؤوليات الى قوات الامن العراقية».

وتأتي شهادة الجنرال أوديرنو وسط اجتماعات يعقدها الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع كبار مستشاريه العسكريين والمسؤولين في الإدارة الأمريكية لمناقشة الاستراتيجية الأمريكية في العراق.

وكان الجنرال ستانلي ماكريستال قائد القوات الأمريكية في أفغانستان قد قدم في عطلة نهاية الأسبوع تقريرا يطلب فيه زيادة قوات القوات العاملة في أفغانستان، ويحذر من الفشل ما لم يتم تلبية طلبه.

وفي سياق آخر، أعلن اللفتنانت جنرال الاميركي فرنك هيلمك المكلف تدريب قوات الامن العراقية ان خفض موازنة العراق واعتمادها على اسعار النفط يشكلان «تحديا» عندما يتعلق الامر بتجهيز القوات المسلحة. واوضح هيلمك أمام الصحفيين ان «نقص الأموال من شأنه ان يؤثر ليس فقط على امتلاك معدات عسكرية، ولكن على زيادة اعداد الجنود والبحارة والطيارين في القوات المسلحة العراقية». واضاف انه «لا يوجد ادنى شك بأن الموازنة تشكل تحديا للعام ٢٠٠٩، وستشكل تحديا العام ٢٠١٠، استنادا الى اسعار النفط». وتابع: ان «وزراء الحقائب الامنية يحاولون ان يدبروا بمشقة منظومات الاسلحة، بينما نحاول تطوير القوات المسلحة العراقية» مشيرا الى ان الخفض في حجم الموازنة سيؤثر في «وحدات الدعم والشؤون اللوجستية، والاشخاص الاضافيين الذين سنحتاجهم لسلاح البحرية والجو». وكانت الموازنة للعام ٢٠٠٩ التي اعدت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، على اساس ٦٢ دولاراً للبرميل النفط لكن لم يكن هناك مفر من تقليصها عندما هبطت اسعار الذهب الاسود. واقر مجلس النواب في آذار موازنة تبلغ ٥٨،٩ مليار دولار على اساس خمسين دولارا للبرميل مع عجز متوقع يبلغ حوالى العشرين مليار دولار.

تحديات امام مسك الملف الامني .ا.ف.ب

دعوات كويتية لتليين الموقف إزاء مسألة التعويضات المالية

قرارات رسمية بإعادة أملاك تعود لكويتيين وسعوديين صادرها النظام السابق

بغداد / المدى والوكالات

فيما أكد رئيس هيئة دعاوى الملكية في العراق احمد البراك، بأن قرارات رسمية صدرت من دائرته «تقضي باعادة أملاك تعود ملكيتها لاشخاص كويتيين وسعوديين صادرها النظام السابق، وصلت لمراحل متقدمة وهي الان بانتظار التنفيذ»، دعت صحيفة كويتية الى تليين المواقف تجاه تعويضات الكويت جراء غزو نظام صدام لاراضيها.

ونقلت جريدة الرأي الكويتية عن تصريحات صحفية نسبت الى البراك قوله ان «الهيئة تلقت دعاوى كثيرة من سعوديين وكويتيين تتعلق بعقاراتهم التي صادرها النظام السابق بعد اجتياح الكويت، وقسم منها قطع مراحل متقدمة ووصل إلى إصدار القرار».

واضاف «نحن أوقفنا الإجراءات المتعلقة بترويج معاملات التعويض المقدمة من قبل بعض الكويتيين والسعوديين ممن تملكوا سابقا عقارات في العراق صادرها النظام السابق، بغية التأكد من عدم تسلمهم تعويضات سابقة بذات الشأن من قبل لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة لأننا لا نريد تكرار عملية التعويض وهو اجراء احترازي طبيعي»، مؤكدا بان دائرته «لم تصدر توصيات قطعية بإيقاف دفع تعويضات العقارات التي صودرت من قبل النظام السابق وأزلامه».

وأشار البراك الى «استعداد دائرته لاستئناف دفع التعويضات لأولئك الاشخاص بعد التأكد من أنهم لم يتسلموا مبالغ مالية من التعويضات المستحصلة من صادرات النفط العراقي»، موضحا بان الهيئة «كانت قد طلبت من وزارة الخارجية الاتصال بالأمم المتحدة ولجنة التعويضات التابعة لها لتهيئة الوثائق التي تثبت تسلم الكويتيين والسعوديين التعويض من عدمه». وعلى صعيد متصل، دعت صحيفة كويتية الخميس الى تخفيض التعويضات المتوجبة على العراق للكويت عن الغزو في ١٩٩٠، والى تحويل هذه التعويضات الى استثمارات مشتركة بين البلدين في العراق. وتحت عنوان «فلنشف من عوارض الغزو»، كتب النائب السابق محمد جاسم الصقر في صحيفة «الجريدة» ان مسالة «التعويضات تبقى العقبة الاساسية او عنق الزجاجة في علاقات» الكويت والعراق.واعتبر الصقر الذي ترأس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الكويتي طوال عقد من الزمن انه «بات ضروريا ان يصار إلى حل (هذه المسألة) عبر مقاربة جديدة وموضوعية». وقال الصقر ان هذه المقاربة يجب ان «تبدأ بتخفيض» التعويضات المستحقة للكويت من العراق، و»تتم متابعتها عبر مجلس الامن بالحصول على التعويضات على شكل مشاريع تنموية واستثمارية كويتية في العراق تفيد الطرفين وتحقق عوائد مجدية اكثر من التعويضات باضعاف». وكان الامين العام للامم المتحدة بان كي مون اقترح فكرة الاستثمار في العراق مقابل التعويضات كحل للمسألة. فيما قال وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح على هامش الجمعية العامة للامم المتحدة الاسبوع الماضي ان بلاده تفكر في امكانية اعادة استثمار التعويضات المستحقة لها من بغداد عن غزو ١٩٩٠ كما اقترح بان كي مون.

الصليب الأحمر: لا يمكن اعتبار العنف أمرا عاديا رغم انحساره

انـخـفـاض اعـــداد الـضـحـايـا في الـعــراق إلى أدنـــى معـدلاتـهـا

بغداد / المدى

أفادت إحصاءات لوزارة الصحة نُشرت يوم الخميس بأن عدد القتلى المدنيين في البلاد في ايلول تراجع الى ١٢٥ وهو أدنى مستوى منذ الحرب في اذار ٢٠٠٣، لكن وبرغم هذا الانخفاض، الا ان الصليب الاحمر لم يخف قلقه من استمرار العنف في البلاد والذي يستهدف المواطنين الابرياء.

وعدد الضحايا خلال شهر ايلول الماضي هو أقل من نصف نظيره في آب والذي بلغ ٣٩٣ قتيلا عندما انفجرت شاحنتان ملغومتان في ١٩ آب قرب وزارتين في بغداد في هجوم أسفر عن سقوط نحو ١٠٠ قتيل كما هزت سلسلة انفجارات عدة بلدات شمالية صغيرة. وعدد القتلى المدنيين أيضا أقل بكثير من عددهم في ايلول ٢٠٠٨ والذي بلغ ٣٥٩ قتيلا. وتراجع العنف في العراق منذ بلغت أعمال العنف الطائفية ذروتها في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ غير أن الهجمات بقنابل تُزرع على الطرق والهجمات الانتحارية والهجمات باطلاق الرصاص لا تزال شائعة. وقال الجيش الأمريكي ان الهجمات انخفضت عموما بنسبة ٨٥ في المئة في العامين المنصرمين. وفي آب ٢٠٠٧ وقع ٤٠٦٤ هجوما مقارنة مع ٥٩٤ في آب ٢٠٠٩ و٥٦٣ في ايلول. من جهة اخرى قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ان العنف قد يكون انخفض بشدة عما كان عليه في أسوأ أيام حوادث القتل الطائفي دموية في العراق ولكن مقتل ٥٠٠ شخص في المتوسط شهريا يتعين ألا يُنظر اليه على انه وضع «عادي».

وقال خوان بيدرو شيرر رئيس وفد الصليب الأحمر الدولي في العراق بحسب رويترز يوم الثلاثاء «هناك افتقار للاحترام لحياة الانسان. حتى لو كان الأمن تحسن كثيرا... فما زال عشرات الناس يقتلون يوميا».

وقد يكون العنف المستمر في العراق اختفى من عناوين الصحف العالمية وقد يتم تصوير تراجع العراق عن شفا الحرب الاهلية التي بلغها قبل عامين على انه نبأ سعيد ولكن المدنيين يواصلون تحمل عبء الهجمات المستمرة. وبينما انخفض عدد الهجمات اليومية بشدة منذ ذروة العنف الطائفي في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ فما زال العراقيون يسقطون بشكل متواتر ضحايا لتفجيرات وهجمات انتحارية وغيرها من أشكال العنف. ويتركز نشاط المتشددين في المناطق المختلطة عرقيا في وسط وشمال العراق وأفراد الشرطة والجنود هم أهدافهم الرئيسية.

وقال شيرر»هذا مبعث قلق حقيقي. المدنيون يدفعون الثمن الباهظ لهذا العنف في العراق... أحيانا يكون هناك انطباع بأن الحياة تمضي كالمعتاد».

وتعتزم اللجنة الدولية للصيب الاحمر تحويل مزيد من الموارد الى شمال العراق حيث ترد أنباء وقوع هجمات بشكل شبه يومي في محافظة نينوى ومدينة كركوك. وقال شيرر «الفكرة هي، زيادة وجودنا فيما يسمى بالمناطق المتنازع عليها، ان نكون أكثر وجودا في كركوك ونأمل في مرحلة ما ان نكون اكثر حضورا في نينوى». وتشمل أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق تقديم المعونة ودعم مشاريع المياه والصحة وزيارة المعتقلين في مراكز الاحتجاز العراقية والامريكية.

الحياة من دون عنف /بغداد .ا.ف.ب

الحكومة تجدّد مطالبتها الأمم المتحدة بإنشاء لجنة تحقيق دولية

نيويورك / وكالات

بعث وزير الخارجية هوشيار زيباري، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، رسالة أبدى فيها ملاحظاته على طلب بان تكليف مبعوثه الخاص في العراق، آد ميلكارت، مساعدة العراق وسوريا على معالجة القضايا التي طرحتها رسالة رئيس الوزراء، نوري المالكي، في ٣٠ آب الماضي.

ويندرج طلب الأمين العام ضمن مهمّات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «أونامي»، التي تتولّى تعزيز التعاون الإقليمي. ورأي زيباري أن خطوة الأمين العام غير مستندة إلى أصول قانونية، آخذاً مجموعة ملاحظات عليها: الأولى أن المالكي بعث بطلبه عقب وقوع تفجيرات إرهابية في ١٩ آب الماضي استهدفت وزارتي المالية والخارجية، وطلب نقلها إلى عناية مجلس الأمن الدولي بهدف «إنشاء لجنة تحقيق دولية ومعاقبة مرتكبيها أمام محكمة دولية، ولم تأتِ الرسالة على ذكر حكومة أجنبية». ورأى زيباري أن محكمة كتلك ضرورية لكشف الحقيقة، معلّلاً ذلك «بأن الهجمات يمكن أن تكون قد خطّطت وموّلت ونفّذت من دون دعم من خارج العراق».

والملاحظة الثانية أن الحكومة العراقية باشرت الاتصال بعواصم من أجل شرح الموقف العراقي وإيضاحه، و»طلبنا مساعدتهم لتسمية مسؤول رفيع المستوى لتقويم الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١٩ آب ٢٠٠٩، ومدى حجم التدخل الأجنبي الذي يهدّد أمن العراق واستقراره». وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني، قد عبّر عن ذلك في الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول الجاري. وقال زيباري إن أهميةِ طلب التقويم وطبيعته «عاليتانِ، بحيث إن الشخص الذي سيتولى تنفيذه ينبغي أن يكون متفرغاً للمهمة، والسيد ميلكارت لن يتمكن من تنفيذها نظراً لولايته الواسعة وغيرها من المسؤوليات العديدة التي يتولاها».

ورأى في الحيثية الثالثة أن الهدف من التقويم هو «الحصول على تشخيص حيادي للأخطار الخارجية التي تتهدّد أمن العراق واستقراره. وليس بتسهيل الحوار الإقليمي». وأضاف زيباري «وعليه فإن مرجعية القرار للتقويم تندرج بعيداً عن نطاق المهمّات التي أناطها مجلس الأمن الدولي بمبعوث «أونامي» الخاص، والتي ينص عليها قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٧٠ وما تلاه من قرارات بناءً على طلب حكومة العراق». وعليه يرى وزير الخارجية أنه لا يمكن إحالة رسالة رئيس الوزراء نوري المالكي على مهمّات «أونامي» أو الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. وختم الخطاب بالطلب من الأمين العام توزيعها على أعضاء مجلس الأمن الدولي.

بعثة دبلوماسية تسبق عـودة الـسـفـارة المـصـريـة الى بـغـداد

القاهرة / وكالات

أكد مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية عبدالرحمن صلاح الدين أن سفير مصر الجديد فى العراق شريف شاهين يقوم حاليا بدراسة الملفات والالتقاء بالمسؤولين المصريين لدراسة ملفات التعاون بين مصر والعراق، وتجهيز نفسه لبدء عمله قريبا فى مقر السفارة المصرية ببغداد، مشيراً إلى أن شاهين سيكون مشاركا مع الجانب المصري فى كافة فعاليات اللجنة المشتركة المصرية العراقية المقرر عقدها بالقاهرة فى الثالث من تشرين الثاني المقبل.

ونقلت مصادر صحفية مصرية عن صلاح الدين قوله أن مقر السفارة المصرية بالعراق متفق عليه وجار تجهيزه، مشيرا إلى أنه سيكون هناك مقر مؤقت للسفارة ويجري تجهيزه لاستقبال مقدمة دبلوماسية صغيرة قريبا قبل وصول السفير المصري شريف شاهين.

وبشأن اللجنة المشتركة المصرية العراقية ، قال إنها ستعقد برئاسة وزيري خارجية البلدين بالقاهرة فى الثالث من شهر تشرين الثاني المقبل وبمشاركة عدد من الوزراء المعنيين، لافتاً إلى أنه سيسبق اجتماعات اللجنة اجتماع تحضيري على مستوى كبار المسؤولين برئاسة السفير عبدالرحمن صلاح الدين مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية ولبيد عباوي وكيل الخارجية العراقية. وتابع بأنه سيتم خلال اجتماعات اللجنة المصرية العراقية التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون بين البلدين فى العديد من المجالات، مشيراً إلى أنه دعا لعقد اجتماع سيعقد يوم الأحد بحضور مسؤولي كافة الوزارات والهيئات وغرف التجارة واتحاد الصناعات المصرية من أجل التحضير للموقف المصري خلال اجتماعات اللجنة وتجهيز كافة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المنتظر توقيعها.

وأشار إلى أنه ستجري خلال اجتماعات اللجنة مشاورات سياسية بين وزير الخارجية المصري احمد أبوالغيط ونظيره العراقي هوشيار زيباري تشمل العديد من الموضوعات فى مقدمتها التطورات المتعلقة بالوضع في العراق، وخطوات دعم العراق والحفاظ على استقراره ووحدته بالإضافة القضايا الإقليمية والدولية، وكذلك ما أسفرت عنه الاتصالات على هامش الجمعية العامة حول موضوعات العراق وقضايا الشرق الأوسط وعملية السلام ومحاولات استئنافها.

الشرطة تستعيد ثلثي الفارين من سجن تكريت

بغداد / المدى

أعلنت قوات الأمن الخميس القبض على فارين آخرين من سجناء تنظيم القاعدة الذين تمكنوا من الهرب خارج سجنهم بمدينة تكريت، بعد أن تسللوا من فتحة تهوية وقفزوا خارج السور المحيط بسجنهم ضمن مجموعة من ١٦ شخصاً. وكشفت مصادر في الشرطة العراقية بحسب CNN ان وحدات من أجهزة الأمن تمكنت من توقيف أحد الفارين الثلاثاء، في حين جرى القبض على الثاني الأربعاء، ما يرفع عدد الذين أعادتهم الشرطة إلى زنازينهم إلى عشرة. وكانت الشرطة قد أعلنت السبت أنها تمكنت من استعادة اثنين من الفارين بعد لجوئهما لمدينة سامراء، في حين تدخلت القوات الأمريكية بطلب من السلطات المحلية، عبر تأمين وحدة من الكلاب البوليسية التي قامت بملاحقة آثار السجناء.

وكانت أوساط أمنية قد ذكرت أن خمسة من الفارين محكومون بالإعدام جراء الإقدام على ارتكاب جرائم متنوعة، بينها القتل والخطف وإعداد العبوات الناسفة. وقد فرّ السجناء من سجنهم في تكريت عبر فتحة للتهوية ثم تسلقوا جدار السجن الإسمنتي وفروا إلى جهة مجهولة. وشرعت قوات الصاعقة وحرس الحدود العراقية في عملية البحث عن الفارين خشية هروبهم إلى خارج العراق، كما قامت الشرطة بتوزيع ونشر صور المطلوبين في مختلف أنحاء محافظة صلاح الدين، حيث يوجد السجن. وفتحت وزارة الداخلية من جهتها تحقيقاً حول عملية فرار السجناء، وتم استجواب كافة الحراس المسؤولين عن السجن، الذي يأوي قرابة ٤٠٠ نزيل.